

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 41 الشَّرْطُ أَيْ بِشَرْطِ أَنْ يَبِيعَ مَا لَا مُعَيَّنًا لِلْمُحِيلِ
وَيُؤَدِّيَ الْمُحَالَّ بِهِ مِنْ ثَمَنِهِ وَيَرْضَى الْمُحَالُّ لَهُ أَيْضًا ،
تَصَحُّحُ الْحَوَالَةِ وَيَكُونُ الشَّرْطُ مُعْتَبِرًا ؛ لِأَنَّ لِلْمُحَالِّ عَلَيْهِ
قُدْرَةً فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى بَيْعِ الْمَالِ الْمَذْكُورِ وَإِيفَاءِ
الْمُحَالِّ بِهِ ، وَحَيْثُ إِنَّ فِي هَذَا الْخُصُوصِ نَظِيرَ الْمَادَّةِ (760)
يُجْبِرُ الْمُحَالُّ عَلَيْهِ عَلَى بَيْعِ ذَلِكَ الْمَالِ وَأَدَاءِ الدَّيْنِ
مِنْ ثَمَنِهِ . فَإِذَا الْإِجْبَارُ لِلْبَيْعِ وَأَدَاءِ الدَّيْنِ مَعًا وَإِلَّا
لَا يُجْبِرُ عَلَى الْأَدَاءِ قَبْلَ الْبَيْعِ . كَمَا أَنْزَلَهُ إِذَا اشْتَرَطَ
الْمُرْتَهِنُ بَيْعَ الرَّهْنِ صَحَّ وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ (
رَدُّ الْمُحْتَارِ) . وَإِذَا بَاعَ الْمُحَالُّ عَلَيْهِ الْمَالِ الْمَذْكُورَ
وَأَعْطَى ثَمَنَهُ لِلْمُحَالِّ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَفِ الدَّيْنِ تَمَامًا لَا يُطْلَبُ
بَاقِيهِ مِنْ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ . وَيَقُولُ (عَيْدُ الْحَلِيمِ) : إِنْزَلَهُ فِي
حَالَةِ إِذْنِ الْمُحِيلِ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ بِبَيْعِ مَالِهِ لَهُ - أَيْ
لِلْمُحِيلِ - أَنْ يَرْجِعَ عَنْ إِذْنِهِ قَبْلَ حُصُولِ الْبَيْعِ وَأَنْ يَنْتَهَى
الْمُحَالِّ عَلَيْهِ عَنْهُ وَأَنْزَلَهُ لَا يَجُوزُ الْإِجْبَارُ عَلَى الْبَيْعِ ،
وَلَكِنَّزَهُ يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ قِيَاسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْبَيْعِ
كَمَا ذُكِرَ فِي الْمَجْلَّةِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) أَنْ الرَّجُوعَ غَيْرُ
جَائِزٍ وَأَنْ الْإِجْبَارَ عَلَى الْبَيْعِ جَائِزٌ أَيْضًا ، وَفِي هَذِهِ
الْحَالَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانُ (عَيْدِ الْحَلِيمِ) بِمَعْنَى أَنْزَلَهُ
لِلْمُحِيلِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ إِذْنِهِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ أَدِنَ بِبَيْعِ مَالِهِ
بَعْدَ أَنْ تَجَرَّى وَتَتِمَّ الْحَوَالَةُ بِالشَّرْطِ ، وَتُسْتَفَادُ
الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَّةُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ ، وَتُسْتَفَادُ مِنْ تَصَوُّرِ
صُدُورِ هَذَا الشَّرْطِ أَيْ شَرْطِ بَيْعِ مَالِ الْمُحِيلِ مِنْ الْمُحَالِّ أَنْزَلَهُ
إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُحِيلِ عَلَيْهِ فِي الْحَوَالَةِ الَّتِي تَجَرَّى عَلَى وَجْهِ
الْمَادَّةِ (681) شَرْطُ بَيِّنِ الْمُحَالِّ لَهُ وَالْمُحَالِّ عَلَيْهِ فَقَطْ
تَكُونُ الْحَوَالَةُ فَاسِدَةً . وَلَوْ كَانَ الْمَالُ الْمَذْكُورُ وَدِيعَةً
عِنْدَ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنْزَلَهُ لَا قُدْرَةَ لِلْمُحَالِّ عَلَيْهِ عَلَى

إِجْرَاءِ ذَلِكَ رَاجِعُ الْمَادَّةَ (96) . مِثَالُ : لَوْ قَالَ رَجُلٌ لآخر : (خُذْ عَلَيَّكَ حَوَالَةَ دَيْنِي الْبَالِغِ كَذَا قِرْشًا عِنْدَ فُلَانٍ عَلَيَّ أَنْ تَبِيعَ كَذَا مِنْ مَالِهِ وَتُؤَدِّيَ مِنْ ثَمَنِهِ) وَقَبِيلُ الآخرُ تَكُونُ الْحَوَالَةُ فَاسِدَةً . الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ - قَبُولُ الْحَوَالَةِ عَلَيَّ أَنْ يُبَاعَ مَالُ أَجَنْبِيٍّ وَيُؤَدَّى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ . يَعْنِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَ شَخْصٌ دَيْنَ آخَرَ حَوَالَةَ عَلَيَّ نَفْسِهِ بِإِذَاءٍ عَلَيَّ أَنْ يَبِيعَ مَالَ أَجَنْبِيٍّ وَيُؤَدِّيَ الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ (عَبْدُ الْحَلِيمِ وَالْهِنْدِيَّةُ) فَعَلَيْهِ تَعْبِيرُ (مَا لَمْ) الْوَارِدُ فِي الْمَجَلَّةِ كَانَ لِلإحترازِ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ الثَّانِيَّةِ . الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ - قَبُولُ شَخْصٍ دَيْنَ آخَرَ حَوَالَةَ عَلَيَّ نَفْسِهِ أَنْ يَبِيعَ مَا لَمْ وَيَقِي الدَّيْنُ ، يَعْنِي إِذَا قَبِلَ شَخْصٌ دَيْنَ آخَرَ حَوَالَةَ عَلَيَّ نَفْسِهِ بِإِذَاءٍ عَلَيَّ أَنْ يَبِيعَ مَا لَمْ وَيَقِي الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ تَجَوُّزُ الْحَوَالَةِ وَلَكِنْ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَمَا أَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ لَا يُجْبِرُ عَلَيَّ الْمَالِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَجُوزُ مُطَالَبَتُهُ بِالْمُحَالَ بِهِ قَبْلَ الْبَيْعِ لِعَدَمِ وُجُودِ سَبَبِ الْإِذَاءِ ، لَا يَجِبُ الْإِذَاءُ قَبْلَ الْبَيْعِ (الدُّرُورُ) ، بَلْ إِنْهُ حِينَ مَا يَبِيعُ الْمُحَالَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَالِ يُجْبِرُ عَلَيَّ تَأْذِيَةَ الْمُحَالَ بِهِ لِتَحَقُّقِ سَبَبِ وُجُوبِ الْإِذَاءِ بِتَحَقُّقِ وُجُوبِ الْإِذَاءِ (الدُّرُورُ) . وَلَا يَكُونُ الْمُحَالَ عَلَيْهِ مَسْئُولًا عَنْ الْبَقَا فِي حَالَةِ بَيْعِهِ الْمَالِ بِثَمَنٍ مِثْلِهِ وَتَأْذِيَتِهِ الدَّيْنُ وَعَدَمِ وَفَائِهِ بِالْمُحَالَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْتَزَمَ الْإِذَاءَ مِنْ الثَّمَنِ وَقَدْ أَدَّى الثَّمَنَ بِكَمَالِهِ (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي) ؛ لِأَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ الْتَزَمَ أَدَاءَ الدَّيْنِ مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ وَأَدَّى الثَّمَنَ كَامِلًا حَسَبَ الْتِزَامِهِ ، وَتَعْبِيرُ (مَا لَمْ) الْوَارِدُ فِي الْمَجَلَّةِ لَيْسَ لِلإحترازِ مِنْ هَذَا .